أطلق مبادرته لكسر المأزق ... واعتبر نظرية لاريجاني للحوار في سورية «عبثية»

جنبلاط: لبنان ليس قطاع غزة ونرفض استخدامنا لمحاربة إيران

| بيروت - «الراي» |

يومان يفصلان عن استحقاق سياسي بالغ الحساسية في بيروت يتمثّل في مصير جلسة هيئة الحوار الوطني المقررة بعد غد في القصر الجمهوري و«المعلّقة» على موقف قوى « 14 آذار» سواء بالمشاركة او المقاطعة في ضوء تمسُّكها بـ «العصيان» الدستوري السياسي الذي اعلنته غداة اغتيال اللواء وسام الحسن حتى إسقاط حكومة الرئيس نجيب ميقاتي وتشكيل أخرى حيادية.

وفي الساعات الفاصلة عن موعد 29 نوفمبر، تشهد «أروقة» قوى 14 آذار مشاورات مكثفة لحسم الموقف من حضور جلسة هيئة الحوار او عدمه، وسط إلحاح من رئيس الجمهورية ميشال سليمان على تحويل «طاولة القصر» بوابة عبور لكسْر القطيعة بين قوى 8 و 14 آذار وبحثاً عن مخرج للمأزق الحكومي، علماً ان الرئيس اللبناني يحظى بتفويض دولي لمحاولة تأمين حلول «بالحوار» وهو ما دعا اليه ايضاً رئيس «جبهة النضال الوطني» النائب وليد جنبلاط الذي كشف امس عن بنود مبادرته الانقاذية معلناً أنه «لا يمكن تشكيل حكومة حياديّة من دون استشارة جميع الفرقاء، وهذا ما يعيدنا إلى أهميّة الحوار».

وتبدو 14 آذار في خياراتها «بين حدّيْن»: السقف الاعلى الذي رسمته حين اعلنت ان «لا كلام» قبل استقالة الحكومة، و«لا نتحاور مع قتَلة»، وموجبات عدم إدارة الظهر لرئيس الجمهورية الذي اتخذ سلسلة مواقف متقدّمة في ملفات عدة تتصل بملف التفجيرات «الفتنوية» التي كان يعدّ لها الوزير السابق ميشال سماحة وشريكه اللواء السوري علي مملوك كما بقضية طائرة «أيوب» التي ارسلها «حزب الله» الى اسرائيل، والذي أكسبه الدعم الدولي لدوره ومكانة داخلية لم يسبق ان حظي بها منذ انتخابه، وسط اعتبار البعض ان ثمة حاجة لرفده بدفع داخلي في محاولة لكسر المراوحة في «عنق الزجاجة».

وفيما كان الامين العام لـ «حزب الله» السيد حسن نصر الله حدد اول من امس موقف الحزب من المشاركة في الحوار بعد غد مبدياً الاستعداد للحضور «ولكن لن نقبل بان يفرض علينا احد شروطاً، ومَن يتكبّر علينا فسنتكبّر عليه»، شكّلت زيارة رئيس جمهورية أرمينيا سيرج سركيسيان لبيروت مناسبة للرئيس اللبناني ليؤكد «أن الديموقراطية لا ترتكز على المقاطعة»، مجدداً دعوة الجميع في لبنان الى «الحوار بقلب منفتح وإسقاط الرهانات والشروط المسبقة والاتهامات المتبادلة والاستعلاء المتبادل»، ومشدداً على أن «ليس هناك تنازل عندما تكون القضية قضية وطنية».

واعلن سليمان بعد استقباله الرئيس الارميني «ان الديموقراطية تقتضي الجلوس معا وإبداء الرأي وسماع الرأي الآخر، وفي ظل هيئة الحوار يمكننا جميعا أن نقول ما نقوله خارج هيئة الحوار. وأطلب من الجميع المجيء الى الحوار ولنسقط الرهانات من الطرفين اللذين يراهنان على الاوضاع الخارجية ولنأت الى هنا نقول ما نريده على طاولة الحوار، فهي مفتوحة ورأي الجميع يُسمع».

وفي موازاة ذلك، اعلن النائب جنبلاط في مؤتمر صحافي عقده قبل ظهر امس في المختارة انه اذا «لم يجرِ اتفاق داخلي بين جميع الفرقاء حول حكومة وسطيّة تكنوقراط أو سموها ما شئتم، فلن أستقيل من الحكومة وإذا جرت استشارات نيابيّة لتشكيل حكومة فسأعود وأسمي نجيب ميقاتي».

وقال عن مبادرته الانقاذية: «وضعت عناوين عريضة وقلت إن لبنان ليس قطاع غزّة، ونحن لا نريد أن تستخدم الجمهوريّة الإسلاميّة (إيران) لبنان من أجل تحسين موقعها في التفاوض مع الولايات المتحدة كما لا نريد أن تستعمل بعض المحاور العربيّة لبنان من أجل محاربة الجمهوريّة الإسلاميّة».

ومن جهةٍ أخرى، شدد على أن «ليس هناك تنازل عندما تكون القضية قضية وطنية».

واعلن سليمان بعد استقباله الرئيس الارميني «ان الديموقراطية تقتضي الجلوس معا وإبداء الرأي وسماع الرأي الآخر، وفي ظل هيئة الحوار يمكننا جميعا أن نقول ما نقوله خارج هيئة الحوار. وأطلب من الجميع المجيء الى الحوار ولنسقط الرهانات من الطرفين اللذين يراهنان على الاوضاع الخارجية ولنأت الى هنا نقول ما نريده على طاولة الحوار، فهي مفتوحة ورأي الجميع يُسمع».

وفي موازاة ذلك، اعلن النائب جنبلاط في مؤتمر صحافي عقده قبل ظهر امس في المختارة انه اذا «لم يجرِ اتفاق داخلي بين جميع الفرقاء حول حكومة وسطيّة تكنوقراط أو سموها ما شئتم، فلن أستقيل من الحكومة وإذا جرت استشارات نيابيّة لتشكيل حكومة فسأعود وأسمي نجيب ميقاتي».

وقال عن مبادرته الانقاذية: «وضعت عناوين عريضة وقلت إن لبنان ليس قطاع غزّة، ونحن لا نريد أن تستخدم الجمهوريّة الإسلاميّة (إيران) لبنان من أجل تحسين موقعها في التفاوض مع الولايات المتحدة كما لا نريد أن تستعمل بعض المحاور العربيّة لبنان من أجل محاربة الجمهوريّة الإسلاميّة».

ومن جهةٍ أخرى، شدد على أن «ليس هناك تنازل عندما تكون القضية قضية وطنية».

الرئيس اللبناني مستقبلا نظيره الارميني وبدت خلفهما زوجتاهما (أ ف ب)

واضاف: «نقطة الخلاف الثانية او الاساسية هي السلاح (حزب الله). نعم ان البيان الوزاري المعتمد من تلك الحكومة والحكومات السابقة حتى في الدوحة كان (الجيش والشعب والمقاومة)، ولا بد في يوم من الايام بعد معاودة الحوار من صيغة جديدة اذ لا يمكن ان نبقى في هذه المعادلة الغامضة والتي فيها خلط بين المقاومة والجيش، وانا في المناسبة اتحدث باسم فئة كبيرة من اللبنانيين لانه لا بد في يوم من الايام ان تكون المرجعية هي الدولة»، وتابع: «الرئيس سليمان وضع الاسس في ورقة البحث في الحوار اذ حدد كيفية الاستفادة من سلاح المقاومة للدفاع عن لبنان وفقط لبنان ومعالجة السلاح الفلسطيني خارج المخيمات ونزع السلاح المنتشر داخل المدن».

وشدد على «اننا مع تحرير الاراضي المحتلة بالطرق الملائمة ديبلوماسياً او عسكرياً اذا الظروف املت، ولا للخروق الاسرائيلية المتكررة ولا لاستخدام الارض اللبنانية لظروف خارج السيادة اللبنانية وبمعنى اخر لا نوافق على استخدام طائرات سميت «ايوب» او غير «ايوب» لاستخدمات ليست لمصلحة لبنان».

وفي حين اعتبر في الملف السوري ان «الدول الأممية ستدرك فيما بعد خطأ عدم حسم الأمور بشكل سريع في سورية لأن الوضع هناك انحدر إلى حرب أهليّة قد تفجّر المنطقة بأكملها»، اعرب عن عدم فهمه لـ «زيارة (رئيس المجلس الشورى الإيراني علي) لاريجاني إلى سورية وهذا الدعم للنظام». ورأى «أن نظرية لاريجاني للحوار في سورية عبثيّة».

ولفت رداً على سؤال لفت إلى أن القرار الظني في ملف اغتيال الرئيس رفيق الحريري «اتهم عناصر من (حزب الله) فهل من الضروري في كل لحظة وكل زمان ومكان التذكير بهذا الأمر، ألا يدرك البعض ان هذا التذكير يزيد الشرخ بين طائفتين كريمتين؟». وأضاف: «إذا كان لدى «حزب الله» أدلّة عن أن إسرائيل هي التي اغتالت الحريري كما يدعون ليتفضلوا ويدافعوا عن أنفسهم في المحكمة الدوليّة».

واذ شدّد على أن «العدالة آتية»، قال: «الصدفة كانت ترقيّة أحد كبار الضباط السوريين (في إشارة إلى نائب وزير الدفاع السوري آصف شوكت) في يوم اغتيال الرئيس الحريري إلا أنّ هذا الضابط قُتل منذ شهرين»، مضيفاً: «هناك عدالة معينة ستأخذ مجراها إما في المحاكم او خارجها. لست بخائف على العدالة، لكن فقط للتذكير فلنصبر وننظر الى النهر فلا بد ان تأتي جثة الخصم في يوم ما».

وتجدر الاشارة الى ان نص مبادرة جنبلاط تضمّ مقدمة استعراضية للوضع اللبناني ثم حدّد 6 بنود دعت «جميع الاطراف السياسين لتحسس دقة هذه المرحلة (...) فالجميع خاسرون إذا تم اللجوء إلى العنف والسلاح في الداخل»، مطالبة بـ «التمسك بالحوار الوطني كسبيل وحيد لتسوية الخلافات السياسية القائمة»، ومؤكدة «ضرورة التزام القوى السياسية بالمرجعية الحصرية للدولة وابقاء ملف السلاح خاضعا لما تخرج به طاولة الحوار الوطني حول الاستراتيجية الدفاعية»، وطالبةً من «كل القوى السياسية اللبنانية الامتناع عن الانخراط في ميدانيات الازمة السورية سواء دعما للنظام أو الثورة».

واعربت المبادرة عن تطلعها لان تكون «مدخلا لإنتاج مناخ وطني جديد يمكن من خلاله البحث الهادئ في سبل مواجهة كل التحديات والمصاعب والتي قد يكون أحدها التفكير بصيغة حكومية جديدة تستطيع أن تنتج شبكة أمان داخلية».

تتمات

طريق «كرامة وطن 3»

وأكد: «طلبنا من الشيخ الحمود تنظيم المسيرة من قبل رجال الامن، وشددنا على ان ليس هناك اي داع للقنابل المسيلة للدموع، او القوات الخاصة لان هؤلاء الاشخاص جاءوا للتعبير عن رأيهم بطريقة حضارية، وكان الوزير متعاونا معنا الى أبعد الحدود، والامر ينسحب على الادارة القانونية في وزارة الداخلية التي كانت متعاونة معنا».

وتمنى العجمي «ان يكون الترخيص لمسيرة (كرامة وطن 3) فاتحة خير لبدء حوار وطني بين الحكومة والمعارضة، وان يجلس الطرفان الى طاولة الحوار لنزع فتيل الخلاف حول بعض الامور».

وقال النائب في مجلس 2012 محمد الدلال لـ«الراي»: «نشد على يد الشباب القائمين على تنظيم مسيرة (كرامة وطن 3) ونثمن حراكهم وحرصهم الكبير على أمن وسلامة من يشارك في المسيرة من خلال تحركهم المعلن في جميع المسيرات السابقة للحصول على ترخيص من الاجهزة الامنية المختصة، مع قناعتهم المسبقة انه قانونا لايتطلب الترخيص المسبق للمسيرات والتجمعات».

واعتبر الدلال موافقة وزارة الداخلية على المسيرة المقبلة «امرا ايجابيا من شأنه ضمان تراجع حال الاحتقان التي رافقت المسيرتين السابقتين بسبب تعنت ترخيصهما من وزارة الداخلية، كما انه بموجب هذا التطور فإنه يتوقع ان تشهد المسيرة المقبلة حضورا ومشاركة كبيرة جدا غير مسبوقة».

واكد النائب السابق الدكتور فيصل المسلم ان ترخيص المسيرة «خطوة مقدرة للحكومة ونحملها في هذا المقام مسؤولية تنظيمها وترتيبها وحماية المشاركين فيها».

وقال المسلم لـ «الراي»: «بهذه المناسبة نجدد دعوتنا للشعب الكويتي للمشاركة بهذه المسيرة للتعبير عن رأيهم الرافض لمرسوم تعديل القانون الانتخابي بشكل واضح ومباشر»، مشيراً الى ان «هذه المسيرة ستعطي دلالة واضحة للمقاطعة الشعبية لانتخابات السبت المقبل».

وشدد المسلم على «ضرورة حرص منظمي المسيرة والمشاركين فيها على سلميتها لضمان نجاحها ولإيصال اصدق تعبير لرأي الشعب الكويتي في مرسوم تعديل القانون الانتخابي».

من جهته، ناشد النائب السابق عبدالرحمن العنجري رجال ونساء وشباب الكويت للمشاركة في مسيرة «كرامة وطن 3» للتعبير عن موقفهم الواضح من مرسوم تعديل القانون الانتخابي القائم.

وقال العنجري لـ «الراي» ان «الحصول على موافقة الحكومة بتنظيم المسيرات هي حق اصيل للشعب الكويتي وفق المادة 44 من الدستور وليس منة من احد يتفضل بها علينا، وما تم التقدم به لمحافظة العاصمة هو إخطار وليس طلب ترخيص لتنظيم هذه المسيرة السلمية للتعبير عن قهرنا وغضبنا».

وكشفت مصادر في كتلة الغالبية البرلمانية عن ان من المتوقع ان تشارك في المسيرة كافة مكونات الكتلة والتي كانت متحفظة على المسيرات، خصوصا بعد الحصول على ترخيصها من قبل الحكومة».

ووافقت وزارة الداخلية خلال اجتماعها امس على المسيرة بعد موافقة ممثلي القوى الشبابية على الشروط الستة التي وضعتها الوزارة ووقعوا عليها كتعهد للمنظمين، خلال اجتماع ضم عددا من طالبي الترخيص من الشباب مع وكيل وزارة الداخلية المساعد للامن العام اللواء محمود الدوسري وقيادات من الإدارات القانونية والامن العام والخاص.

وقالت مصادر امنية لـ «الراي» ان «الاجتماع الذي سادته الودية تطرق الى نقل اللواء الدوسري تفهم وزير الداخلية لكون القائمين على هذه المسيرة هم من ابناء الكويت المخلصين، وبالتالي فان خوفهم على الامن والنظام وألا تشوبه شائبة هو بقدر خوفه، وان الوزير يتمنى من المنظمين ان يتحلوا بالروح المسؤولة خلال المسيرة من خلال التعاون مع اخوانهم رجال الامن، وان يكونوا على قدر المسؤولية في ايجاد تنظيم راق يؤدي لايصال الرسالة بما لا يعكر الاجواء الامنية».

وتحدث عدد من الشباب وبينهم فواز العنزي عن ان المسيرة هي طريقة لتعبير الشباب عن ارائهم وفق الدستور والقانون، وانهم مؤمنون بقانونيتها، وان سعيهم للحصول على الترخيص انما جاء بهدف منع الاحتقان والتصادم مع اخوانهم رجال الامن ولايصال الرسالة بصورة سلمية.

وحال التوقيع أبلغ اللواء الدوسري الوزير الحمود نتيجة اللقاء والتوافق الذي حدث، واوعز لهم ضرورة الموافقة حيث صدرت موافقة واحدة من محافظ العاصمة لكل شخص تقدم بكتاب للترخيص وتم اعطاؤهم نسخا منه.

وبحصول المتقدمين بـ «إخطار» تنظيم المسيرة على «ترخيص» تنظيمها من قبل محافظ منطقة العاصمة اكد الخبير الدستوري الدكتور محمد الفيلي انه «بعد حكم المحكمة الدستورية بشأن مرسوم قانون التجمعات لايوجد في القانون أي صفة للإخطار والاصل في هذا القانون مع الاسف هو الترخيص».

واوضح الفيلي في تصريح لـ «الراي» ان «القانون الحالي والذي نتمنى تعديله لا يقر نظام الإخطار ويشترط لتنظيم المسيرات الترخيص وليس الاخطار».

وبين أن «الحصول على ترخيص أي مسيرة مع الالتزام بكافة الأحكام القانونية المقررة بمرسوم قانون 65/1979 يعني السماح بها بموجب حرص القائمين عليها بالسلمية، مع الالتزام بما تضمنه طلب الترخيص من حيث مكان وزمان اقامتها، بمعنى عدم الخروج عن موقعها والالتزام بتوقيت فضها حسب الوقت المحدد بالطلب، وعدم حمل شعارات مخالفة للقانون فيها، ومتى ما تم الخروج على ذلك فإن لوزارة الداخلية حق فض هذه المسيرة».

ورأى النائب السابق محمد هايف ان «لجوء الحكومة الى القضاء من اجل التضييق على المعارضة والحراك الشعبي من خلال احكام قضائية سيرتد عليها، وسيضيق الخناق على الحكومة نفسها».

وقال هايف لـ«الراي»: «ان مثل هذه الامور ستدخل البلد في صراع، ونحن لم نر مثل هذه الاجواء في الكويت، خصوصا الاجواء العسكرية، ولم يدر بخلدنا انه سيعلن عن حماية صناديق الاقتراع والانتخابات من قبل قوات خصصت للحراسة، مثل هذه الامور لا تكون إلا في الدول التي تعم فيها الفوضى».

وذكر هايف: «ان الازمة وصلت الى حد يجب ان نتوقف عنده، ومن يقول ان الكويت لا تعيش ازمة، حتما يعاني من أزمة في تفكيره».

وتوقع هايف ان «تكون هناك ردة فعل شعبية قوية اذا اصرت الحكومة على استخدام القضاء في مواجهة المعارضة، فمن الخطأ الظن ان (تدبيس) المعارضة بقضايا، وازاحتها عن المشاركة كسب للجولة وانتهاء للمعارضة، لان الاقصاء بمثل هذه الطريقة سيولد ردة فعل عنيفة يجب ان تدركها الحكومة».

ودعا هايف الى «التعامل من خلال الحوار، فلابد من الجلوس على طاولة واحدة لمعالجة الامور بالحكمة، بدلا من محاولة الاقصاء وتفعيل القوانين ضد المعارضة».

مسؤولون أميركيون

وبحسب المسؤولين الاميركيين، طالب الروس واشنطن «بالعمل معاً من اجل انهاء الوضع القائم بصورة سلمية»، والحفاظ «على الدولة السورية وتأكيد مشاركة الجميع في المرحلة المقبلة بمن فيهم بعض المعارضين الذين تعتبرهم روسيا غير متمثلين في اعلان الدوحة».

في هذه الاثناء، كثر الحديث داخل أروقة القرار الاميركي عن ضرورة قيام واشنطن بالاشراف على توحيد وتنظيم صفوف «الجيش السوري الحر» للتسريع من عملية سقوط نظام الاسد، ولضمان وجود قوة عسكرية يمكنها ضمان امن سورية بعد انهيار النظام.

مسؤولون في «مجلس الامن القومي» توقعوا في دردشة مع صحافيين «انهيار الاسد ونظامه في مهلة ثمانية الى اثني عشر اسبوعا». الا انهم اضافوا ان المعارضين السوريين والثوار «يعتقدون ان الانهيار سيحصل قبل ذلك بكثير».

على ان المسؤولين والخبراء الاميركيين لا يتفقون على المهلة التي سيتطلبها انهيار نظام الاسد، فجيفري وايت، الباحث في «معهد واشنطن لدراسات الشرق الادنى»، يعتقد ان «وتيرة الحرب تتسارع بشكل غير مسبوق»، وان «هناك امكانية كبيرة ان نرى انهيارا مفاجئا للنظام على وجه السرعة». ويضيف: «ليس مرجحا ذلك، لكنه محتمل، ثم يصبح الشباب ممن يحملون السلاح هم المسؤولون عن الامن في سورية».

امكانية الانهيار هذه تدفع واشنطن الى محاولة الاسراع في تنظيم صفوف الثوار. ويقول المسؤولون الاميركيون ان «مشاركة الولايات المتحدة في تنظيم الثوار تتطلب اربعة الى ستة اسابيع».

وفي هذا السياق، نقل المعلق في «صحيفة واشنطن بوست» دايفيد اغناتيوس عن مصادر قولها انه «من اجل اقامة وحدة عسكرية (بين الثوار)، ستحتاج وكالة الاستخبارات المركزية (سي أي ايه) الى الضغط على اجهزة الاستخبارات الصديقة من اجل تجميع تمويلها ووسائل دعمها الاخرى خلف قيادة موحدة».

وكتب اغناتيوس ان «المسؤولين الاميركيين يأملون ان هذه العملية ستحصل في غضون الشهر المقبل، فيما يعتقد قادة الثوار ان هذه المدة ستكون متأخرة جداً».

لكن المتابعين الاميركيين يعتقدون ان عملية توحيد الجهود العسكرية للثوار السوريين ستكون عملية «شاقة ومضنية»، بسبب التباين في وجهات نظر الجهات الداعمة لها، رغم ان هذه الجهات الاقليمية صديقة مع بعضها البعض وللولايات المتحدة الاميركية.

ويقول المسؤولون الاميركيون: «هناك جهات تقدم دعما اكبر للمجموعات الاسلامية، وهناك جهات قلقة بسبب النشاط الكردي وتحصر دعمها بالمجموعات العسكرية التي تتصدى له، وهناك من الثوار السوريين من يتسلمون مساعدات من رجال أعمال عرب من دون المرور بأجهزة الاستخبارات الاقليمية او الدولية، وهو ما يعقد اكثر مجهود تحديد من يفعل ماذا».

على ان الاتجاه العام لواشنطن، «منذ اليوم الاول»، هو توحيد صفوف المعارضة والثوار السوريين، اذ يكرر المسؤولون الاميركيون انهم كانوا من اوائل المطالبين بتوحيد صفوف المعارضة، على غرار ما حصل في الدوحة، وانهم في السياق نفسه طالبوا وما زالوا يعملون على «توحيد صفوف المقاتلين في صفوف الثوار».

ولي العهد السعودي يطمئن الوزراء على صحة خادم الحرمين

الرياض - ا ف ب، رويترز - طمأن ولي العهد السعودي الامير سلمان بن عبد العزيز مجلس الوزراء خلال جلسته، امس، على صحة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله الذي يزال في المستشفى اثر عملية جراحية في الظهر خضع لها قبل 9 ايام.

واكتفت «وكالة الانباء السعودية» بالقول ان الامير سلمان «طمأن الجميع على صحة الملك».

ويقوم ولي العهد، وهو نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، مساء كل يوم بالاطمئنان على صحة الملك عبدالله الذي اجريت له عملية جراحية في الظهر في 17 نوفمبر الجاري في مدينة الملك عبد العزيز الطبية للحرس الوطني في الرياض.

بينهم مكاري وفرعون وحرب

مصادر أمنية لبنانية : مرشحو «14 آذار» الأقوياء وغير الحزبيين على لائحة الاغتيالات

| بيروت - «الراي» |

منذ اغتيال رئيس شعبة المعلومات في قوى الامن الداخلي اللواء وسام الحسن في 19 أكتوبر الماضي، تعيش بيروت تحت وطأة سؤال «مَن التالي» في ظل إعراب قوى «14 آذار» عن اقتناعها بان «آلة القتل» التي كانت عادت «الى العمل» بمحاولتيْ اغتيال رئيس حزب «القوات اللبنانية» سمير جعجع والنائب بطرس حرب تسعى الى استباق التحولات الكبرى في سورية والانتخابات النيابية المقبلة في لبنان لـ «شطب» شخصيات تشكّل «أرقاماً صعبة» في المعادلة الداخلية و«جدران صدّ» امام الإمساك بالوضع اللبناني بالكامل.

ومن هذه الزاوية، نقل موقع «القوات اللبنانية» الالكتروني عن مصادر أمنية مطلعة «أن التهديدات الأمنية لم تعد تقتصر على قيادات الصف الأول السياسية والأمنية ضمن لائحة الأسماء التي كانت معروفة وأهمها جعجع، الرئيس سعد الحريري، الرئيس فؤاد السنيورة، النائب وليد جنبلاط، اللواء أشرف ريفي. اذ باتت المصادر الأمنية تتحدث عن «لائحة جديدة» من الأسماء المستهدفة على خلفية الانتخابات النيابية المقبلة، خصوصا في الدوائر، حيث لهذه الأسماء حيثية واقعية ضمن فريق «14 آذار» ويمكن لشطبها من المعادلة، في حال نجحت أي محاولة لاستهدافها، أن يغيّر في بعض موازين الانتخابات.

وبين هذه الأسماء يبرز اسم النائب ميشال فرعون «الذي يلعب دورا أساسيا في الأشرفية، حيث تشكل «القوات اللبنانية» الرافعة الأولى للائحة قوى «14 آذار» كما يشكل فرعون رافداً مهما للائحة، وبالتالي فإن استهدافه يصبّ في مصلحة اللائحة المنافسة كون «القوات» حزباً سياسيا وبالتالي يستطيع تأمين البديل بسرعة في حال استهداف أي من مرشحيه، في حين أن الأمر ليس مماثلاً في حال استهداف فرعون».

ويضيف الموقع: «كما يبرز اسم نائب رئيس مجلس النواب فريد مكاري في الكورة، والذي يشكل تحالفه مع (القوات) عاملاً فاعلاً في حسم المعركة الانتخابية في القضاء، وبالتالي أصبح مكاري على لائحة المطلوبين. ولا يبدو وضع النائب بطرس حرب في البترون أفضل بعد المحاولة الأولى لاغتياله وخصوصا أن المطلوب كما يبدو يندرج في إطار تسهيل أمور المرشحين العونيين الى الانتخابات النيابية الأخيرة، ما يجعل أي اسم وازن في أي دائرة انتخابية متحالف مع مرشحي أحزاب قوى (14 آذار) على لائحة المطلوبين».

بعدما حدد المفتي 30 ديسمبر موعداً لانتخابات المجلس الشرعي الأعلى

«حرْق مراكب» في العلاقة بين قباني و«المستقبل»

| بيروت - «الراي» |

شكّلت دعوة مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ محمد رشيد قباني لانتخاب أعضاء المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى في 30 ديسمبر المقبل إعلان «حرْق مراكب» في العلاقة بين دار الفتوى و«تيار المستقبل» بقيادة رئيس الحكومة السابق سعد الحريري.

وبهذه الخطوة المتوقّعة لقباني، بلغت العلاقة بين رأس الطائفة السنية في لبنان وبين التيار السياسي الاكثر تمثيلاً لها مرحلة «اللا عودة»، وذلك تتويجاً لنحو عام ونصف العام من «شدّ الحبال» القاسي برزت خلاله «نفْزة» الجمهور السنّي من خيارات مفتي الجمهورية منذ ان استقبل السفير السوري في بيروت علي عبد الكريم على غداة «مذبحة حماه» (كما اسماها الحريري في يونيو 2011) قبل ان يستقبل وفداً من «حزب الله» بالتزامن مع كشف مضمون القرار الاتهامي الذي سمى أربعة من الحزب في جريمة اغتيال رئيس الحكومة السابق رفيق الحريري، لتبرز بعدها «معارك» صامتة تارة وعلنية طوراً على خلفية شؤون تنظيمية في دار الفتوى وقضايا أخرى بلغت حدّ خروج اوّل تظاهرة ضد قباني (مارس الماضي) رافقتها مواقف لبعض النواب الذين وصفوه بانه «مغتصب مركز ومنتحل صفة» ودعوا الى مقاطعة اي صلاة يؤمها. اما النقطة الاكثر إثارة في علاقة «الودّ المفقود» بين المفتي و«المستقبل» فتجلّت بعد اغتيال رئيس شعبة المعلومات في قوى الامن الداخلي اللواء وسام الحسن في 19 اكتوبر الماضي و«عدم السماح» لقباني بترؤس صلاة تشييعه، ليردّ رئيس الطائفة برسم «خط احمر» حول رئيس الحكومة نجيب ميقاتي «محرّماً» إسقاطه في الشارع على ما بدا في حينه ان «14 آذار» كانت تعدّ.

وتبعاً لذلك، اعتبرت اوساط مواكِبة لـ «المعركة» الدائرة بين دار الفتوى و«المستقبل» ان قرار قباني برفض التمديد للمجلس الشرعي الأعلى وتحديده موعداً للانتخابات، يشكّل عملياً الترجمة القصوى لسياسة «الهجوم أفضل وسيلة للدفاع» التي بدأ المفتي يستخدمها منذ أشهر بوجه تيار الحريري، وهو ما عبّر عنه بمواقف حادة غير مسبوقة أطلقها مساء اول من امس في إطلالة تلفزيونية وانتقد فيها الحريري متسائلاً «هل انا من ذهب الى سورية لمصالحتها ومن شكّل حكومة مع حزب الله»؟، ملاحظاً أن «لا يأتي احد من تيار المستقبل لزيارتي، وفي حين يختلفون مع البطريرك الماروني الكاردينال مار بشارة بطرس الراعي، يذهبون لزيارته، ولكن يختلفون مع رئيس طائفتهم ولا يزورونه، هذه تعليمات لنواب المستقبل وقياديه، وهم لا يأتون لزيارتي منذ اكثر من سنة».

وعلى وقع هذا التقابُل بين المرجعيتين الدينية والسياسية للطائفة السنية، يبدو ان انتخابات المجلس الشرعي التي كان حصل قبل أشهر توافق (دخل على خطه الرئيس ميقاتي) على تأجيلها و«فض المشكل» حولها، ستتحوّل «حلبة» لتسجيل النقاط وربما «الثأر» ولا سيما ما لم تنجح الوساطات في سحب فتيل هذه المواجهة المرتقبة التي يعتبر «المستقبل» ان المفتي يريدها بهدف الحصول على مجلس شرعي طيّع («يضمن») له ادخال تعديل على المرسوم الاشتراعي الرقم 18 الذي أنشئت دار الفتوى بموجبه وذلك على قاعدة ان يُنتخب المفتي مدى الحياة بعد تعديل المادة الحالية التي تنص على ان سن التقاعد لمفتي الجمهورية هو 72 عاماً. علماً ان اوساطاً «غير صديقة» لـ «المستقبل» ترى ان الاخير لا يحبّذ انتخابات المجلس الشرعي باعتبار انه يملك الاكثرية المطلقة في المجلس الحالي الذي يفضّل بقاءه ليتولى انتخاب مفتٍ جديد عقب انتهاء ولاية قباني السنة المقبلة وانه يتخوّف من إجراء انتخابات ينتج عنها مجلس قد لا تتجاوز حصته التمثيلية فيه حدود الـ 50 في المئة.

يذكر ان الهيئة الناخبة تضمّ رؤساء الوزراء، الحالين والسابقين، النواب والوزراء، رؤساء المجالس البلدية وأعضاء بلديتي بيروت وطرابلس، قضاة الشرع الحالين والمتقاعدين، مفتي المناطق وأميني الفتوى في بيروت وطرابلس، وأئمة المساجد المعينين من قبل دار الفتوى.

ويضمّ المجلس الاسلامي الشرعي الاعلى النواب والوزراء وقضاة الشرع الحالين والسابقين ومفتي المناطق، ويتألف من أعضاء منتخبين وآخرين يُعيّنهم مفتي الجمهوريّة. ويُنتخب ثمانية أعضاء عن بيروت وثمانية عن الشمال، أربعة من الجنوب، إضافةً إلى اثنين من كلّ من البقاع وجبل لبنان. ويُعيّن المفتي ما يوازي ثلث الأعضاء المنتخبين.

وواكب قباني قرار تحديد موعد لانتخابات «الشرعي الاعلى» بمواقف عالية النبرة اعلن فيها أن «مدة المجلس 4 سنوات، وانتهت العام 2009 وحينها مُدد للمجلس سنة ثم مدد له مرة ثانية وثم مرة ثالثة وتنتهي مدته في 31-12-2012». واذ أكد أنه «لم يستجب لرئيس الحكومة نجيب ميقاتي بالتمديد لسنة بل سنة التمديد كانت جارية، وميقاتي طلب مني ان أؤاخر الانتخاب لمدة شهرين فقط لا ان امدد وذلك لبحث التعديلات بالمجلس الشرعي وانا وجدت بالتمديد للاشهر المقبلة»، قال: «لن اعود عن قرار الدعوة لانتخاب المجلس مهما كان الامر».

ورداً على سؤال، قال «انا مؤتمن ولا يمكن ان احمل طائفتي الى هنا او هناك، ليس لدي توجه سياسي معين يخالف توجه المستقبل (...)هاتوا موقفاً سياسياً وقفت فيه ضد تيار المستقبل، وقوفي ليس الى جانب ميقاتي بل رفضاً للتشهير بموقع رئاسة الحكومة».

وشدد على انه «اليوم لا صلة لي بحزب الله الا بهذه الزيارة التي قاموا بها»، متسائلاً: «اذا اجتمعت مع حزب الله يعني انني غيرت آرائي؟». واذ لفت في سياق آخر إلى أنه «لأهداف واغراض عدة فإن التشويه جار، واطمئن اللبنانيين انه ليس في دار الفتوى اختلاس، وشُكّلت لجنة ودققت في الموضوع ولم تجد اختلاساً اطلاقاً»، قال عن الأحداث في سورية: «يؤلمني ان تسيل الدماء في سورية. اليوم السوريون يُقتلون ويُهجّرون بمئات الالاف، انا مع مطالبة الشعب السوري بالتغيير وانا مع حراكه والقتل في سورية اجرام».

«لن نسمح لحاملات الطائرات الأميركية بالاقتراب من مياهنا الإقليمية»

طهران تتهم واشنطن بتدريب «المنافقين» في صحراء نيفادا

| طهران - من أحمد أمين |

أعلن قائد سلاح البحر في الجيش الايراني الاميرال حبيب الله سياري، أنه «سيتم الاربعاء المقبل (غدا) إزاحة الستار عن بارجة (سينا - 7)، وهي احدث بارجة محلية الصنع قادرة على اطلاق الصواريخ»، مؤكدا «أن المرحلة الثانية من انتاج مدمرة (سهند) ستبدأ في شكل متزامن في بندر عباس، وستدخل الخدمة ايضا حوامتان بإسم(بي اتش 7) و (اس آر ان اكس)».

من جهة ثانية شدد سياري، على ان سلاح البحر الايراني لن «يسمح لحاملات الطائرات الاميركية بالاقتراب من مياه ايران الاقليمية»، موضحا «ان تحقيق الامن في الخليج الفارسي وبحر عمان، يقع على عاتق الجمهورية الاسلامية».

ورد سياري على سؤال حول ما اذا كان حضور حاملات الطائرات الاميركية الى المنطقة قبل 4 اشهر من الموعد المقرر، يبعث رسالة تهديد لايران، قائلا «ان حضور هذه السفن يأتي في اطار اتفاقية التعاون بين اميركا وبعض الدول في المنطقة، لكننا لن نسمح لها مطلقا بالاقتراب من مياهنا الاقليمية، كما ان الحضور المبكر لحاملة الطائرات الاميركية جاء بسبب عطل تقني في حاملة الطائرات السابقة».

في غضون ذلك، اتهم تقرير لوزارة الاستخبارات الايرانية، واشنطن بتدريب اعضاء تنظيم «مجاهدين خلق» المعارض في صحراء نيفادا، لافتا الى «ان ظاهرة الارهاب الاميركي ازدادت في شكل مطرد جراء دعم الادارة الاميركية للجماعات الارهابية في العالم».

وذكر التقرير «رغم وجود اسم المنافقين (مجاهدين خلق) على لائحة المنظمات الارهابية الخاصة في وزارة الخارجية الاميركية، فان اعضاء هذا التنظيم كانوا يقيمون بسهولة علاقات مع كبار الساسة الاميركيين ويحظون بدعمهم وتأييدهم».